مركز ريادة
RIYADAH CENTER

أوقاف
AWQAF

الأثر الاقتصادي المباشر

للصناديق الوقفية في المملكة العربية السعودية

دراسة تحليلية رائدة تقيس مساهمة الصناديق الوقفية في الاقتصاد الوطني

الملخص التنفيذي

تُقدم هذه الدراسـة - الأولى من نوعها في المملكة - إجابة علمية على سـؤال جوهري: ما الأثر الاقتصادي الفعلي للصناديق الوقفية في الاقتصاد الوطني؟

باسـتخدام منهجيات اقتصادية معتمدة دولياً تعتمد على مضاعفات المدخلات والمخرجات، حللت الدراسـة بيانات 22 صندوقاً وقفياً مدرجاً في السوق المالية السعودية خلال أربع سنوات امتدت من 2021 إلى 2024، لتقدم إجابة كمية دقيقة وقابلة للتكرار والتحقق.

أبرز النتائج

+540%
نمو أصول الصناديق الوقفية

1,902
وظيفة مستحدثة

مليار 1.7
حجم المساهمة في الاقتصاد (2024)

الصناديق الوقفية رافعة اقتصادية فاعلة تُسهم في خلق الوظائف وتحريك عجلة الاقتصاد. والأهم أن هـذا الأثر قابل للمضاعفة من خلال التوجيه الاسـتراتيجي للتوزيعـات نحو القطاعات الأكثر كفاءة.

لماذا هذه الدراسة؟

تأتي هذه الدراسة استجابةً لثلاثة دوافع رئيسية تتكامل فيما بينها لتشكّل الأساس المنطقي لهذا العمل البحثي:

فرصة التأسيس

يمر القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية بمرحلة نمو متسارع، مما يفتح المجال أمام فرصة تاريخية لبناء أدوات قياس اقتصادية متخصصة. هذا النمو يستدعي تطوير منهجيات علمية قادرة على رصد الأثر الفعلي للصناديق الوقفية وتتبع تطوره عبر الزمن، بما يُمكّن من البناء على الإنجازات وتحديد فرص التحسين.

الحاجة للقياس

ثمة ضرورة ملحّة لوجود منهجية علمية موحدة لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاستثمارات الوقفية. فبدون أدوات قياس دقيقة، يصعب تقييم الأداء أو المقارنة بين القطاعات أو تحديد أولويات التوجيه الاستراتيجي للتوزيعات. هذه الدراسة تُقدم تلك المنهجية وتُثبت قابليتها للتطبيق والتكرار.

دعم القرار

يحتاج صناع القرار إلى أدلة وبراهين رقمية لرسم سياسات فاعلة. هذه الدراسة تُمكّنهم من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات موثوقة، سواء فيما يتعلق بتوجيه التوزيعات نحو قطاعات بعينها، أو تقييم كفاءة الإنفاق، أو قياس التقدم نحو مستهدفات رؤية المملكة 2030.

الخلاصة: هذه الدراسة تسد فجوة معرفية وتوفر لصناع القرار أدوات قياس عملية لتوجيه السياسات الوقفية

أهمية التوقيت: مواكبة رؤية 2030 تأتي هذه الدراسة في توقيت بالغ الأهمية، حيث تسعى رؤية المملكة 2030 إلى رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5% بحلول عام 2030م، إضافة إلى المساهمة في خفض معدل البطالة إلى 7%.

توفر البيانات والمنهجيات اللازمة لقياس التقدم نحو هذه الأهداف الطموحة، وتُمكّن من تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الدراسة الوقفية في تحقيقها

نطاق الدراسة ومنهجيتها

العينة والفترة الزمنية شملت الدراسة 22 صندوقاً وقفياً مدرجاً في السوق المالية السعودية، وغطّت فترة زمنية امتدت أربع سنوات من 2021-2024م وتجدر الإشارة إلى أن 15 صندوقاً من هذه الصناديق استُخدمت في قياس أثر التوظيف تحديداً، وهي الصناديق التي أفصحت عن بيانات توزيعات المستفيدين التفصيلية.

22 صندوقاً

إجمالي الصناديق المشمولة

4 سنوات

فترة التحليل 2021-2024م

تداول

الصناديق المدرجة في السوق

لماذا هذه الصناديق تحديداً؟

- الأكثر تنظيماً من حيث الهيكل المؤسسي.
- ملتزمة بمعايير الإفصاح والحوكمة العالية.
- توفر بيانات موثوقة وقابلة للتحقق.

مصادر البيانات

- الأكثر تنظيماً من حيث الهيكل المؤسسي.
- ملتزمة بمعايير الإفصاح والحوكمة العالية.
- توفر بيانات موثوقة وقابلة للتحقق.

22 صندوقاً

استُخدمت في قياس المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

15 صندوقاً

استُخدمت في قياس أثر التوظيف لتوفر بيانات التوزيعات التفصيلية

الصناديق الوقفية المشمولة بالدراسة

22
صندوقاً وقفياً مشمولاً بالدراسة

5
شركات استثمارية تدير الأصول

5
قطاعات تنموية مستفيدة

الراجحي المالية — 11 صندوقاً

- صنـــدوق الـراجحـي الوقفـــي
- صندوق جمعيات التوحد الوقفي
- صندوق جمعيات ضيوف الرحمن
- صنـدوق الشفـاء الصحي الوقفـي
- صندوق جمعيات المنطقة الشرقية
- صنـدوق جمعيـات القـرآن الكريـم
- صندوق جمعيات السقيـا الوقفي
- صندوق جمعيات الأيتـام الوقفـي
- صندوق الجمعيات الصحية الوقفي
- صنـدوق تكافـل الوقفـــي
- صنـــدوق تـراحـــم الوقفـي

الإنماء للاستثمار — 7 صندوقـاً

- صندوق الإنماء وريـف الوقفـي
- صندوق الإنماء لرعـايـة الأيتـام
- صندوق الإنماء لمساجد الطـرق
- صنـــدوق بـر الريـاض الوقفـي
- صنـــدوق جامعـة الملـك خـالـــد
- صنـــدوق الإنمـاء الاستثمـــاري
- صندوق الإنماء عناية الوقفي

الأهلي المالية — 2

- صندوق الأهلي وجامعة الملك سعود
- صنـــدوق إحســـــان الـــوقفـــي

البلاد للاستثمار — 1

- صنـــدوق إنســـان الاستثمـــاري

جدوى للاستثمار — 1

- صنـــدوق النفقـــة الـــوقفـــي

القطاع الوقفي في مسار نمو متصاعد، مما يفتح آفاقاً واسعة لتعظيم أثره الاقتصادي والتنموي في المملكة، ويتطلب استمرار الدعـم والتمكيـــن للحفـاظ على هــذا الزخـــم

+540% نمـت أصـول الصناديق الوقفية المدرجة في السـوق المالية مـن 164 مليون ريال في 2020م إلى أكثر من مليار ريال فـي 2024م، أي بأكثــر مـن 5 أضعـاف خلال 4 سنوات

مؤشرات النمو 2020م – 2024م

المؤشر	2020م	2024م	النمو
صافي قيمة الأصول	164 مليون	1,052 مليون	+540%
التوزيعات للمستفيدين	10 مليـون	37 مليـــون	+270%

تطور صافي أصول الصناديق الوقفية (مليون ريال)

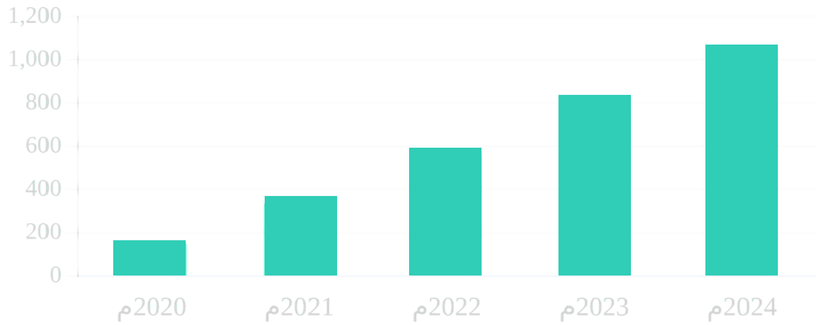

ماذا يعني هذا النمو؟

هـذا النمـو المتسـارع يعكس تزايد ثقـة المجتمع في الصناديق الوقفية كأداة اسـتثمارية مؤسسـية، ويؤكد نجاح الإطار التنظيمي التي وفرته الهيئة العامة للأوقاف وهيئة السوق المالية في تمكين القطاع.

شهدت استثمارات الصناديق الوقفية تحولاً استراتيجياً خلال السنوات الأخيرة، مع التوجه نحو أدوات مالية أكثر تنوعاً واستقراراً

النتائج: أين تُستثمر أصول الصناديق الوقفية؟

التوزيع القطاعي للاستثمارات

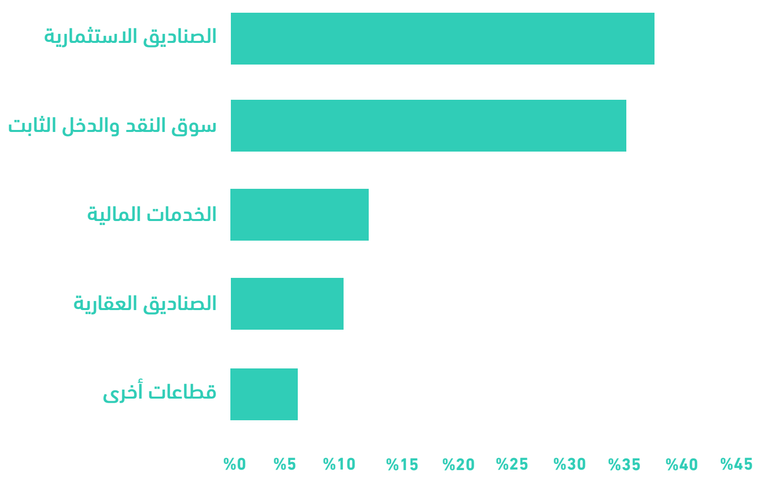

دلالات التوزيع

التنويع

توزيع الاستثمارات على قطاعات متعددة يُقلل المخاطر ويحمي الأصول من تقلبات السوق.

الاستقرار

التركيز على أدوات الدخل الثابت (35%)يضمن تدفقات نقدية مستدامة للتوزيعات.

المرونة

قدرة مديري الصناديق على التكيف السريع مع تغيرات السوق واقتناص الفرص.

تنويع الاستثمارات يُعزز استدامة العوائد الوقفية ويضمن استمرارية الأثر التنموي.

النتائج المساهمة في الناتج المحلي

تطور نسبة المساهمة في الناتج المحلي غير النفطي

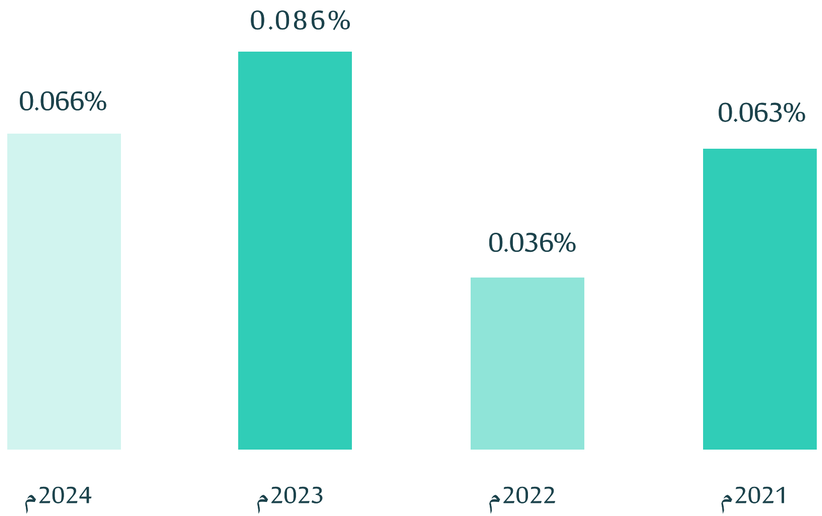

الرقم الأهم

بلغـت مسـاهمة الصناديق الوقفية فـي الناتج المحلي غيـر النفطي ذروتها عند 0.086% في عام 2023م.

التطور عبر السنوات

شهدت نسبة المساهمة تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة:

بدأت عند 0.063% في عام 2021م

انخفضـت إلـى 0.036% في عـام 2022م، نتيجة النمو الكبيـر في الاقتصاد الوطني الذي فاق نمو استثمارات الصناديق

قفـزت إلى ذروتها عند 0.086% في عـام 2023م، مدفوعة بارتفاع ملحوظ في أصول الصناديق وتوزيعاتها

استقرت عند 0.066% في عام 2024م

مـاذا يعنـي هـذا الرقم؟ رغـم أن النسـبة تبـدو صغيرة للوهلة الأولى، إلا أنها تُترجم إلى أكثر من 1.7 مليار ريال مـن النشـاط الاقتصـادي فـي عـام 2024م وحـده، وتجـاوزت 2 مليـار ريال في عـام 2023م. وهذه القيمة قابلة للنمو المتسـارع مع زيادة عدد الصناديق الوقفية ونمو أصولها وتحسـين توجيـه توزيعاتها نحو القطاعات الأكثر أثراً.

أسهمت الصناديق الوقفية في استحداث 1,902 وظيفة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2021-2024م

النتائج: الأثر على التوظيف

1,899

إجمالي الوظائف المستحدثة

تشمل الوظائف المستحدثة جميع فرص العمل التي تولّدت بفضل إنفاق التوزيعات الوقفية، سواء بشكل مباشر أو من خلال تحريك النشاط الاقتصادي.

51,600 ﷼

الاستثمـــار لكـــل وظيفـــة

العائد التوظيفي

كل مليون ﷼ مـــن التوزيـعات الوقفيـــة يُسهـم في توليـد: 19 وظيفة في الاقتصاد الوطني في قطاعات حيوية متنوعة (اجتماعي، تنموي، صحي)

الدلالة

هذه النتائج تؤكد أن الصناديق الوقفية محرّك اقتصادي فعّال قادر على المساهمة في أهداف التنمية الوطنية. ومع توسع القطاع الوقفي، يُتوقع أن يتضاعف هذا الأثر بشكل ملموس.

القطاع الوقفي يُثبت قدرته على أن يكون شريكاً فاعلاً في منظومة التنمية الاقتصادية للمملكة

النتائج: التوزيع القطاعي للوظائف المستحدثة

الرقم الأهم

%77 من الوظائف المستحدثة تركّزت في القطاع الاجتماعي، مما يعكس مقاصد الواقفين في دعم الخدمات الاجتماعية والإنسانية.

تفاصيل التوزيع

القطاع	الوظائف	النسبة
الاجتماعي	1,460	%77
التنموي	353	%19
الصحي	86	%4

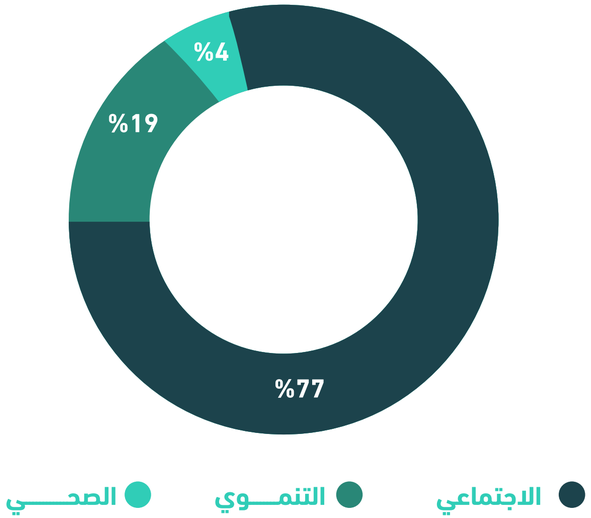

دلالة التوزيع: يعكس هذا التوزيع مقاصد الواقفين التي تُركّز على دعم الخدمات الاجتماعية والمشاريع التنموية، وهي قطاعات ذات كثافة تشغيلية عالية تُسهم في تحقيق أثر توظيفي واسع النطاق. كما يُمثّل القطاع التعليمي فرصة واعدة للتوسع مستقبلاً نظراً لدوره في بناء رأس المال البشري.

الاستنتاجات الرئيسية

الأثر إيجابي وقابل للقياس

الصناديـق الوقفيـة تُحقق أثـراً اقتصاديـاً حقيقياً، موثقـاً بأرقام دقيقـة وقابلة للتحقـق، مما ينقل النقاش من الافتراضات إلى الحقائق

أهمية الجودة

جـودة توجيه التوزيعات لا تقل أهمية عن حجمها. التخطيـط الاسـتراتيجي واختيـار القطاعـات المناسـبة يمكـن أن يُضاعـف الأثـر الاقتصـادي والاجتماعي.

تنوع الفرص القطاعية

القطاعات تتباين في قدرتها على توليد الوظائف، وهذا يُمثل فرصـة لتعظيم الأثر من خلال التوجيه الاستراتيجي للموارد.

ماذا تعني هذه النتائج عملياً؟

للاقتصاد الوطني

الصناديق الوقفية محرك اقتصادي فاعل يُسهم في التنمية الوطنية

مئات الملايين تُضخ سنوياً في شرايين الاقتصاد

دعم مباشر لقطاعات حيوية (صحة، تعليم، خدمات)

للقطاع الوقفي

دليل عملي على نجاح نموذج الصناديق الاستثمارية

تحقيق التوازن الصعب بين حفظ الأصل وتنمية العائد وتعظيم الأثر

لصناع القرار

أدوات قياس جاهزة (مثل مؤشر تكلفة خلق الوظيفة)

مؤشرات دقيقة للمقارنة المعيارية بين القطاعات

بيانات موثوقة لتوجيه السياسات الوطنية

تتسق نتائج هـذه الدراســة مع مستهدفــات رؤيــة السعودية 2030 بشكل مباشر عبر مسارين رئيسييـن:

المستوى الأول

رفع مساهمة القطاع غير الربحي

تستهدف الرؤية رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي إلى 5% وقد أظهرت الدراسة مساهمة ملموسة للصناديق:

1.7 مليار ﷼

حجم النشاط الاقتصادي المتولد 2024م

+1,900 وظيفة

فرصــة عمــل مستحدثــة في الاقتـصــاد

المستوى الأول

تنويع مصادر الدخل ودعم التوظيف

تعمل الصناديق الوقفية كأداة مالية مستدامة تدعم ركائز الاقتصاد الوطني من خلال:

- تحفيز الاستثمار والاستهـلاك في الأســواق المحليـــة
- دعم التـوظيف والمساهمة في خفض معدلات البطالــة
- توفيـــر قنــوات تمويــل مستقــرة للمشاريـع التنمويــة
- تعزيز الشراكة التكاملية بين القطاعين العام وغير الربحي

الصناديق الوقفية رافعة استراتيجية تُسهم بفعالية في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030

آفاق التطوير

أسهمت الصناديق الوقفية في استحداث أكثر من 1,900 وظيفة خلال 4 سنوات — وتتسع الآفاق لتحقيق المزيد

1. تحسين التوزيع القطاعي

تعزيـز التوجـه نحو القطاعيـن الاجتماعي والصحـي اللذيـن يُحققـان أعلـى عائـد توظيفي للمواطنين

الأثر المتوقع

رفع كفاءة كل ﷼ موزَّع في خلق الوظائـف

2. تطوير منظومة القياس

البناء على المنهجيات الحالية بتبني مؤشرات موحدة لقياس الأثر

الأثر المتوقع

تمكيـــــن المقـــارنـــة المعيـاريـــة والتحســـيـــــن المستمـــــــر

3. تعزيز الشفافية والإفصاح

توحيد معايير التقارير وربط التوزيعات بالتصنيفات الدولية

الأثر المتوقع

بنـاء الثقـة وجـــذب المزيد مـن الواقفيـــن

ما تحقق يؤكد الأثر الإيجابي للصناديق الوقفية — والمرحلة القادمة تفتح آفاقاً أوسـع من خلال البناء على هـــــذا النجـــــاح وتـــوجيـــــه المـــــوارد نحـــو القطـــاعـــات الأعـــلى أثـــــراً

تؤكد هذه الدراسة أن الصناديق الوقفية الاستثمارية تُمثل رافعة استراتيجية حقيقية للاقتصاد الوطني

ما تفعله الصناديق الوقفية

تُحافظ على المال الوقفي وتُنمّيه

تُحرّك عجلة الاقتصاد

تخلق فرص عمل للمواطنين

كيف نعظم الأثر؟

تحسين المزج القطاعي للتوزيعات

توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر كفاءة

تطوير أدوات القياس والمتابعة

مـــركـــز ريـــادة

RIYADAH CENTER